Cybrarians Journal
E-ISSN 1687-2215

العدد 77، ديسمبر 2025
DOI: 10.70000/cj.2025.77.665

الآثار القانونية والأخلاقية والسياسية والثقافية لنقل وثائق الدولة العراقية إلى الخارج في عام 2003

تقارير – النص الكامل

الإستلام: 03.07.2025
القبول: 19.10.2025
النشر: 31.12.2025

مصطفى أحمد
جامعة الحسين بن طلال، الأردن
mustafahamdi@hotmail.com
ORCID: 0000-0001-9289-0984

يسري الجازي
جامعة الحسين بن طلال، الأردن
Yusri.a.Jazi@ahu.edu.jo

حقوق النشر (c) 2025،
مصطفى أحمد، يسري الجازي

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

المستخلص

شهد العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 تحولات جذرية، كان من أبرز تداعياتها نقل كميات هائلة من وثائق الدولة الرسمية والأرشيفات التاريخية والسياسية إلى الولايات المتحدة. تشمل هذه الوثائق سجلات حزب البعث المنحل، وملفات أجهزة المخابرات، والأرشيف اليهودي العراقي، ووثائق عسكرية وحكومية حساسة. وبينما برزت الولايات المتحدة هذا الإجراء بالسعي لحماية الوثائق من التلف والنهب وسط الفوضى، اعتبر الجانب العراقي والعديد من المنظمات الدولية هذا النقل انتهاكاً للسيادة الوطنية و"سرقة للذاكرة الجماعية". تبرز الوثيقة الصراعات القانونية المتمثلة في مخالفة اتفاقيات لاهاي وجنيف والقانون العراقي، كما تحلل الأثر الثقافي المتمثل في حرمان الباحثين العراقيين من تاريخهم، وتخلص إلى ضرورة استعادة هذه الوثائق كجزء لا يتجزأ من السيادة العراقية والعدالة الانتقالية.

الكلمات المفتاحية

العراق، وثائق الدولة العراقية، نقل الوثائق العراقية، اتفاقيات لاهاي

1. فئات وحجم الوثائق العراقية في المؤسسات الأمريكية

تمثل الوثائق المنقولة أضخم عملية استحواذ على وثائق "عدو" منذ الحرب العالمية الثانية. يوضح الجدول التالي المجموعات الرئيسية وفقاً للبيانات المتاحة:

نوع الوثائق	الحجم التقريبي	سنة الاستيلاء	الجهة الحائزة في الولايات المتحدة
سجلات الدولة العراقية	100~مليون صفحة (35,504 صندوق)	2003	الجيش الأمريكي
أرشيف حزب البعث	8-11~مليون صفحة + 108 فيديو	2003	مؤسسة ذاكرة العراق ← معهد هوفر (جامعة ستانفورد)
ملفات الشرطة السرية	5.5~مليون صفحة مرقمنة	1991	وزارة الدفاع الأمريكية ← الأرشيف الوطني الأمريكي
وثائق عملية "حرية العراق"	48,000~صندوق (ملايين الصفحات)	2003	مكتب الدراسات العسكرية الأجنبية(FMSO)
الأرشيف اليهودي العراقي	2,700~كتاب + عشرات آلاف الوثائق	2003	الجيش الأمريكي ← الأرشيف الوطني الأمريكي

2. الإطار القانوني وتحليل الانتهاكات

تعد عملية نقل الوثائق قضية شائكة تقع في "منطقة رمادية" بين قانون الاحتلال والقانون الدولي، مع وجود مخالفات صريحة لعدة أطر قانونية:

أ. القانون الدولي واتفاقيات لاهاي وجنيف

- **اتفاقيات لاهاي :(1907)** تنص المادة 46 على وجوب احترام الملكية الخاصة والعامة للدولة المحتلة، بينما تلزم المادة 56 القوة المحتلة بحماية المؤسسات العلمية والتربوية والممتلكات الثقافية ومنع نهبها.
- **اتفاقية لاهاي :(1954)** تحظر نقل الممتلكات الثقافية (بما فيها الأرشيفات) خارج الدولة المحتلة دون موافقتها الصريحة.
- **اتفاقيات جنيف :(1949)** توفر حماية للأصول الثقافية والأرشيفات الحكومية في مناطق النزاع، ويعتبر نقلها دون موافقة خرقاً للقانون الدولي.

ب. قرارات مجلس الأمن

- **القرار 1483 :(2003)** منح سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) حق إدارة أصول العراق لصالح الشعب العراقي، لكنه لم ينص صراحة على حق نقل الأرشيفات إلى الخارج، مما يجعل تفسير سلطة الاحتلال لهذا الحق موضع جدل قانوني واسع.

ج. القانون الوطني العراقي

- **القانون رقم 70 لسنة 1983 :**الإطار الأساسي لحفظ الوثائق؛ حيث تمنع المادة الأولى منه التصرف في وثائق الدولة أو نقلها خارج العراق دون موافقة "الهيئة العليا للوثائق"، وتفرض عقوبات صارمة على المخالفين.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.665

• **قوانين أخرى :**قانون المعاهدات (2015) وقوانين سرية المعلومات تؤكد أن أي نقل يجب أن يتم عبر أطر رسمية ومعاهدات مصادق عليها، وهو ما لم يحدث في حالة عام 2003.

3. الأبعاد الأخلاقية والسياسية

تجاوزت قضية الوثائق الإطار الإداري لتصبح قضية سيادية بامتياز:

• **سيادة الذاكرة :**يُنظر إلى الأرشيفات كجزء من الهوية الوطنية. إزالة هذه الذاكرة من موطنها الأصلي يعطل التواصل التاريخي بين الأجيال ويخلق حالة من "الاغتراب المعرفي."

• **التوظيف السياسي والأمني :**استخدمت الولايات المتحدة بعض الوثائق لتبرير الغزو (مزاعم أسلحة الدمار الشامل) أو في محاكمات المسؤولين السابقين، مما أثار شكوكاً حول نزاهة استخدامها لأغراض سياسية بعيدة عن الحقيقة التاريخية.

• **العدالة الانتقالية :**تعتبر هذه الوثائق أدوات ضرورية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة المجتمعية، وبقاؤها خارج العراق يعيق مسار العدالة الوطنية.

4. التداعيات الثقافية والاجتماعية

أدى نقل الوثائق إلى آثار سلبية ملموسة على البنية الثقافية والبحثية في العراق:

• **إعاقة البحث العلمي :**حرم الباحثون والمؤرخون العراقيون من الوصول إلى المصادر الأولية لتاريخهم الحديث، مما أدى إلى دراسات ناقصة أو الاعتماد على مصادر أجنبية قد تكون متحيزة.

• **التأثير على الهوية :**خلق نقل "الأرشيف اليهودي العراقي" و"سجلات المكونات" نزاعات حول الملكية بين الدولة والمكونات الاجتماعية، مما تطلب حواراً شفافاً لم يُستكمل بعد.

• **فقدان السيطرة :**تشرف مؤسسات أمريكية (مثل معهد هوفر) على إتاحة هذه الوثائق للباحثين وفق شروطها الخاصة، وليس وفق معايير الدولة العراقية المنتجة لهذه الوثائق.

5. جدلية "الإنقاذ" مقابل "النهب"

انقسم النقاش حول الدوافع الأمريكية إلى معسكرين:

1. **وجهة النظر الأمريكية :**النقل كان "عملية إنقاذ" ضرورية لحماية الوثائق من الحرق والنهب الذي طال المتاحف والمكتبات (مثل المكتبة الوطنية والمتحف العراقي) نتيجة لغياب الأمن.

2. **وجهة النظر العراقية والمعارضة :**النقل يمثل "سلوكاً كولونيالياً" ونهباً متعمداً؛ حيث لم تعطِ القوات الغازية الأولوية لحماية المواقع الثقافية بينما قامت بحماية وزارة النفط، مما يشير إلى قرار استراتيجي وليس مجرد ثغرة أمنية.

6. الاستنتاجات والتوصيات المستقبلية

تؤكد المصادر أن استعادة الوثائق هي ضرورة وطنية تتطلب جهوداً متكاملة:

• **الاستعادة الشاملة :**يجب إعادة جميع الوثائق إلى العراق مع التزام الحكومة بتوفير بيئة أرشيفية آمنة وحديثة لحمايتها.

• **التعاون الدولي :**تفعيل دور منظمة اليونسكو والمجلس الدولي للأرشيف لتدريب الكوادر العراقية على تقنيات الترميم والرقمنة.

DOI: 10.70000/cj.2025.77.665

- **التحول الرقمي :**بناء قاعدة بيانات رقمية شاملة ومنصة إلكترونية تتيح للباحثين والمواطنين الوصول إلى المعلومات مع ضمان الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية.
- **تطوير التشريعات :**تحديث القوانين الوطنية العراقية لتشمل عقوبات رادعة ضد النقل غير القانوني للوثائق وتعزيز استقلال مؤسسات إدارة التراث.
- **اللجان المشتركة :**تشكيل لجان فنية وقانونية مشتركة مع الدول الحائزة لضمان نقل آمن ومنظم لما تبقى من دفعات وثائقية (علماً أنه تم استعادة دفعات في 2013 و2020).

DOI: 10.70000/cj.2025.77.665